*ما لا تجوز نيابتُه عن الفاعل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ أيمن محمد أبو بكر*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*ayman.abobakr@mediu.ws*

*خلاصة*—هذا البحث يبحث في ما لا تجوز نيابتُه عن الفاعل*.*

*الكلمات المفتاحية:الفاعل، كلمات، الإسناد*

# ***المقدمة***

معرفة أسس ما لا تجوز نيابتُه عن الفاعل، فلا خلاف أن المفعول به ينوب عن الفاعل، ولا خلاف كذلك في إنابة الظرف المتصرف المختص، وفي إنابة الجار والمجرور.

1. *المقالة*

امتناع نيابة حرف الجر والمصدر والظرف:

قال أبو البقاء -رحمة الله عليه: جوز الكوفيون إقامة الظرف مقام الفاعل وإن كان معه مفعول صحيح.

لا خلاف بين النحاة في أنَّ المفعول به ينوب عن الفاعل، ولا خلاف كذلك في إنابة الظرف المتصرف المختص، وفي إنابة الجار والمجرور؛ على خلاف بين العلماء: أهو الجار النائب عن الفاعل؟ أم المجرور؟ أم هما معًا؟

ولا بد من شرط الإفادة؛ لأنَّ كلامنا كما قال ابن مالك:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ | \* | .... .... .... .... |

فالإفادة شرط الكلام، وأما الكَلِمُ: فما تكَّون من ثلاث كلمات أفادت أو لم تفد.

المسألة: أنَّا قدمنا بشيء من التوسعة: أن المفعول به هو الأساس في النيابة عن الفاعل، وقد قَدَّم عِلل ذلك أبو البقاء في (اللباب).

المشكلة الآن هي: هل ينوب ظرف مختص أو جار ومجرور أو مصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به؟

هب أن جملة فيها فعل، وفاعل، ومفعول به، وظرف، إذا حذفنا الفاعل لا بد أن ينوب عن الفاعل بعد حذفه، ما الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه دون جدال ودون شطط ودون مراء؟

الجواب: المفعول به.

لكنَّا أمام جملة فيها مفعول به وفيها ظرف، أو فيها مفعول به وفيها جار ومجرور، والسؤال: أيصح أن ينوب عن الفاعل الظرف ويبقى المفعول به منصوبًا كما كان قبل أن يُحذف الفاعل؟

هذا هو محل الخلاف؛ فأهل البصرة الذين لا يجوزون ذلك أبدًا، يقولون: كيف؟ المفعول به موجود وننيب غيره مع وجوده ويبقى هو منصوبًا؟! كيف ذلك.

والكوفيون يقولون: نعم، يجوز أن ينوب عن الفاعل بعد حذفه غير المفعول به مع وجود المفعول.

أقول: إن الأمر مرده إلى دليل الكوفيين الذين يثبتون ويجوزون إنابة غير المفعول به، والحق أن دليلهم محترم، ولا أقول ذلك من باب الإنشاء، ولكن من باب الاطِّلاع على ما أتَوا به من قرآن.

ومن ذلك قوله تعالى: "لِيُجزى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ" [الجاثية: 14] من الذي يَجزي؟ الله -سبحانه وتعالى-، فالبناء: {ﭚ ﭛ} لا مشكلة فيه؛ لأن الفعل: {ﭚ} المنصوب هذا أصلي الصيغة، مبني للفاعل، ليس مبنيًّا للمفعول، وليس مبنيًّا لما لم يسمّ فاعله، و{ﭛ} مفعول به منصوب، و{ﭜ ﭝ} الجار والمجرور متعلق بالفعل.

إنما القضية في قراءة مَن قرأ: "لِيُجزَى" ضم الأول وفتح ما قبل الآخر، وهذا تغيير الفعل من أجل بنائه لِمَا لم يسمّ فاعله، وإذا بُني الفعل هكذا فلا بد من تعيين النائب عن الفاعل؛ فالنائب عن الفاعل يكون مفعولًا به بلا جدال، ولا منافسة، لكنَّا لاحظنا أن المفعول به هكذا: "ليُجْزَى قومًا" كما كان: {ﭚ ﭛ} أي: كما كان عند بنائه للفاعل، فما الذي حدث؟

ولأن الفاعل الله لا نقول: أَحُذف الفاعل؟ إنَّما نقول: ألم يذكر الفاعل؟ وتنوسي النائب عنه؟ وما الذي يجعلني أقول: وتنوسي النائب عن الفاعل؟

الذي يجعلنا نقول ذلك: أن المفعول به باقٍ على نصبه: "ليُجزى قومًا" إذن لا بد من حل، الحل: أن الجار والمجرور هو الذي ناب عن الفاعل، وكأنه قال للمفعول به: استرحْ وابق على نصبك، ولا تكلف نفسك شططًا فترتفع بعد انتصاب، وإنما كن منصوبًا كما كنت، ودع لي أنا الجار والمجرور إن لم يظهر الرفع علي، فإن محلي يكون مرفوعًا، هذا قول الكوفيين.

فماذا قال البصريون؟

ما قاله البصريون هو عين ما ذكره أبو البقاء؛ قالوا: إن القراءة ضعيفة. وهذا من أثر التعصب للمذهب، وضعوا مذهبًا فقالوا: لا يجوز إنابة غير المفعول به عن الفاعل بعد حذفه مع وجود المفعول.

فجاء الكوفيون واعترضوا عليهم بهذه القراءة، وهي ليست شاذة، وإنما هي متواترة، وكذلك قول جرير:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فلو وَلدت قفيزة جرو كلب | \* | لسُبَّ بذلك الكلبِ الكلابَا |

ويعرِّض جرير في هذا البيت بأم الفرزدق أو جدته، ويقول: لو أنها ولدت كلبًا صغيرًا لسُبّ به الكلاب، أي: هي لا تصلح أن تلِد كلبًا تفتخر به الكلاب فضلًا عن كونها تلد إنسانًا! قال الله تعالى: {ﰂ ﰃ ﰄ}، {ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ} [الحجرات: 11].

لكن أهل الفن للفن يقولون: هذا أدب، وهذا إضافة إلى المكتبة العربية، وهذا إعمال للذهن، وإيقاظ للوجدان، فقل: حسبي الله سبحانه.

قال جرير: لسُبّ، وسُبَّ خلاف سَبّ، إذا قلت: سبَ رجل رجلًا، فلا مشكل، سَب: فعل ماض، ورجل: فاعل، ورجلًا: مفعول به منصوب، لكنه قال: "سُبّ" فبناه للمجهول، أين نائب الفاعل؟ تبحث عن مفعول به كان منصوبًا وصار مرفوعًا لا تجد! إنَّما تجد المفعول به باقيًا على نصبه كما جاء في آية: "ليُجْزَى قومًا"، قال جرير:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | لسُبّ بذلك الكلبِ الكلابَا |

القافية مفتوحة، والكلابَ: ما إعرابها؟ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، لو أن جريرًا قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فلو ولدت قفيزة جرو كلب | \* | لسب بذلك الكلب الكلابُ |

لأراح الدنيا، لماذا؟ لأن "الكلابُ" على هذا ستعرب: نائب فاعل مرفوعًا، وكان في الأصل مفعولًا به منصوبًا، والمفعول به ينوب عن الفاعل بعد حذفه بلا غَضاضة، ولا مِراء، ولا منافسة، فله الأولوية.

لكن الرجل بنى الروي -وهو الباء- على الفتح، فلا نستطيع إلا أن نقول:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | لسُب بذلك الكلبِ الكلابَا |

فأين النائب عن الفاعل؟

النائب عن الفاعل: هو الجار والمجرور: لسُب بذلك الكلبِ، والكلابا: مفعول به منصوب باقٍ على نصبه.

ويعضد الآية السابقة قراءة عاصم: "وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤمِنينَ" "نُجِّي": هو مبني للمفعول، ولا نقول في القرآن: مبني للمجهول؛ لأن الذي نجَّى هو الله، فكيف يكون مجهولًا؟! و{ﮮ} مفعول به منصوب، إنَّما في غير القرآن الكريم يمكن أن نقول: نُجيَ المؤمنون، أما: "نُجِّي المؤمنين" فهي قراءة سبعية متواترة عن رسول الله.

ماذا فعل أبو البقاء؟ حمل أبو البقاء راية البصريين الذين يرفضون أن ينوب عن الفاعل بعد حذفه غير المفعول به مع وجود المفعول، فماذا قال في الآية؟

قال: القراءتان ضعيفتان.

وهذا لا يصح بحال؛ لأنَّ القراءة ليست شاذة، فهي قراءة عاصم، وعاصم من أصحاب القراءات المتواترة، فكيف تُوصف القراءة بالضعف؟!

إنَّما نبحث نحن عن التوجيه، ونستشهد بالقراءة، نحتج بها ونحتج لها، فنأتي بما ورد من فصيح الكلام؛ لنثبت أنها لم تبتعد عن سلوك العربية، وعن أساليبها، ولدينا ممن يُحتج بشعره كجرير، وجرير قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | لسُب بذلك الكلبِ الكلابَا |

فبنى الفعل للمجهول، وحذف الفاعل، وأبقى المفعول به على نصبه، ومعنى ذلك: أنه جعل النائب عن الفاعل بذلك الكلب، وهو جار ومجرور كالظرف؛ بل إن من النحاة من يطلق عليه ظرفًا.

المسألة إذن أصبحت واضحة، ما دام في الشعر العربي من بنى للمجهول وأبقى المفعول به على نصبه، فإذا قرأ عاصم: "نُجِّي المؤمنين" وإذا قرأ أبو جعفر المدني: "ليُجزى قومًا" دليل على الإجازة.

خرَّج أبو البقاء القراءتين على الضعف، وخرج البيت على الضعف، فقال: ويقول جرير:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فلو ولدت قفيزة جرو كلب | \* | لسب بذلك الكلبِ الكلابَا |

وهذا ضعيف، والقراءتان ضعيفتان.

على أنَّ قراءة عاصم فيها وجه آخر يخرجها من هذا الباب، وهو أن الأصل: "ننجي" ثم أبدل النون الثانية جيمًا وأدغمها، كأن عاصمًا -عليه رضوان الله- قرأ: "نُنجي" إلا أنه أبقى "نُ" - أي: النون الأولى مضمومة- ثم أبدل النون الثانية جيمًا وأدغمها في الجيم فصارت: "نُجي".

كأن أبا البقاء يقول: إنه ليس فعلًا مبنيًّا لما لم يسمّ فاعله، وكذلك فعل في قراءة أبي جعفر، فقال: فعلى تقدير: "لنجزيَ الخيرَ قومًا" فالخير: مفعول به، وهذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، وأَضمرَ الأول لدلالة الثاني عليه، وأما البيت: فقد حُمل على ما قالوا، أي: من إنابة الجار والمجرور مع بقاء المفعول به منصوبًا، وحمل على وجه آخر، وهو أن يكون التقدير: "فلو ولدت قفيزةُ الكلابَ يا جرو كلب لسُب أي: جنس الكلاب.

أقول: هذا التقدير ضعيف بعيد؛ لأنه تخريج من يأبى أن يقبل الأسلوب على ما جاء عليه لمخالفته مذهبه، فهو يتمحل في أي شيء يخرجه عن مذهبه المخالف، يريد أن يطوِّعه لمذهبه، فأي ضرر وأي بأس في أن يبقى المفعول منصوبًا على نصبه، وأن ينوب عنه غيره مع وجوده والكلام يُعينُ بعضه بعضًا؟ كما أن أصحاب الكلام يُعينُ بعضهم بعضًا.

ثم يقول: وإنما جاز إقامة حرف الجر والظرف والمصدر أيها شئت مقام الفاعل؛ لتساويها في ضعفها عن المفعول به، وإنَّما يُقام الظرف مُقام الفاعل إذا جُعل مفعولًا على السَّعة؛ لأنه إذا كان ظرفًا كان حرفُ الجر مقدَّرًا معه وهو: "في"، و"في" يقع فيها الفعل لا بها؛ ولأن الفعل يصل إلى الفاعل بغير واسطة فلَمْ يُشبهه الظرف.

وكما قلنا قبل ذلك: إن أبا البقاء فرَّق بين المفعول به وبين الظرف، وجعل بينهما بَونًا شاسعًا وسفرًا بعيدًا؛ بسبب أن الفعل يصِل من الفاعل إلى المفعول بنفسه، ولا يصل إلى الظرف بنفسه.

قال: ولأن المفعول به يصح إسناد الفعل إليه، وإذا قُدِّر مع الظرف "في" لم يصح إسناد الفعل إليه، فإن قلتَ: فكيف يصح إقامة الباء مقام الفاعل؟ قيل: إن الباء لم يؤتَ بها إلا لتقوِّي الفعل، و"في" هي الدالة على الظرفية، وإقامتها مُقام الفاعل تسلبها هذا المعنى، ولا يُقام المصدر مقام الفاعل إلا إذا وُصف، كما تقول: نُفخ نفخة واحدة، فنفخة: نائب عن الفاعل وهو مصدر، وجاز أن ينوب عن الفاعل -كما قال النحاة- لأنه موصوف، أو دل على المرة: مرة واحدة، نفخة واحدة، أو المرات؛ لأنه حينئذٍ يفيد ما لا يدل الفعل عليه.

ثم انتقل بنا أبو البقاء إلى ما لا يجوز إقامته مقام الفاعل؛ معللًا ذلك.

ونحن الآن قد اتفقنا على أنَّ الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه المفعول به بلا منافسة، وعرضنا المسألة الخلافية وهي: إنابة غير المفعول به عن الفاعل بعد حذفه مع وجود المفعول، مَنع ذلك البصريون، وأجازه الكوفيون، والشواهد تعضد مذهبهم، إلا أنَّ البصريين تشددوا وبالغوا في التعصب، فضعَّفوا القراءة المتواترة، وخرجوها على ما لا نظير له، مما يدل على التمحل، وإبعاد النص عن مخالفتهم، ومن ذلك الشعر الذي هو لجرير، واتُّهم بالضعف مع أنه ممن يحتج بكلامهم، وذكر على سبيل الإيجاز أنَّ الظرف الجار والمجرور ينوبان عن الفاعل بعد حذفه بشرط الاختصاص، وهو ما قاله ابن مالك في (التسهيل) حيث قال: وإنما قيدت الظرف بالمتصرف المختص.

وقد يكون من اللازم أن نعرف ذلك، ما معنى الظرف المتصرف؟

اعلموا أنَّ الظرف إما أن يكون متصرفًا، وإما أن يكون غير متصرف، فغير المتصرف: كـ"قط"، و"عند" لا يتصرف لحال يكون ظرفًا إلى قيام الساعة، لكنك إذا قلت: يومًا على اعتبار أنها ظرف زمان، تستطيع أن تقول: إن يومًا مر بنا، فتعرِب يومًا: اسم إن، معنى ذلك: أنها تصرفت بأنها لم تلزم الظرفية.

وأما الاختصاص: إما أن يأتي وصف وإما أن يأتي مضاف إليه، لكن أن تبني الفعل للمجهول، وأن تجعل الظرف الذي لا يتجاوز الظرفية إلى غيرها، أو أن تأتي به دون أن يكون بعده مضاف إليه، يمثل عباس حسن لذلك بقوله: "يوم جميل" يقول: الظرف هنا وصف بجميل، فيجوز أن ينوب عن الفاعل بعد حذفه؛ لأنه مختص بالوصف، وكذلك: أذن وقت الأذان.

هذا الكلام جميعه يفتقر إلى إعادة نظر، ما الذي دفعني إلى ذلك؟

إذا رأيتُ رجلًا عظيمًا قد مثَّل في كتابه بأن الظرف يكون مختصًّا بالوصف، فيصح أن تقول: قُضي يومٌ جميل، هذا شاهد على أن يوم نائب فاعل وهو ظرف، ونحن نقول: ليس ظرفا؛ لأنَّا ذكرنا: إن الظرف المتصرف: هو ما خرج عن الظرفية.

حين تقول: قضيت يومًا؟ ما إعراب هذه الجملة؟

قضى: فعل ماض، والتاء: فاعل، ويومًا: مفعولًا به وليس ظرفًا، إنَّما تستعمله ظرفًا فتقول: جلست معك يومًا، وأنت لا تقول: جُلِسَ يومُ، حتى ولو قيل: جميل، وأتيت بالوصف، لا تقول: جُلس يومُ جميل، إنَّما تقول: قضيت يومًا كأكلت خبزًا، فهو مفعول به، وحُق له أن يكون؛ لأنه متصرف، فإذا تصرف: أنحمله بعد التصرف على الظرفية، أم نحمله بعد التصرف على ما تَصرف إليه وسار إليه؟ ثم أية فائدة في نحو: جُلس عند فلان، إلا أنك أبهمت ولم تقصد الفاعل، لماذا يمنعها كثير من النحاة؟ وحين أجازها الأخفش ثاروا عليه ثورة عارمة.

2. امتناع نيابة الحال:

يقول أبو البقاء: ولا يجوز إقامة الحال مقام الفاعل؛ لأربعة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ الفاعل يكون مُظهرًا ومضمرًا ومعرفة ونكرة، والحال لا تكون إلا نكرة.

فنحن نريد ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه يكون كالفاعل، أي: يأتي نكرة كالمفعول به، نريد الحال يأتي نكرة كما يأتي الفاعل نكرة، ويأتي معرفة كما يأتي الفاعل معرفة، ويأتي ضميرًا كما يأتي الفاعل ضميرًا، وهكذا؛ أما الحال: فهي منكرة أبدًا وإذا جاءت معرفة أُوِّلت بالنكرة، كما في قوله:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فأرسلها العراك ولم يزدها | \* | .... .... .... .... |

أي: أرسلها معتركة، ولما قالوا: فعل هذا وحده أولوها كذلك بنكرة، وتأويلها: فعل هذا منفردًا أو متفردًا.

الوجه الثاني: أن الحال تقدر بـ"في"، ولا يصح تقدير إسقاطها، إذن: هي لا تصلح من هذا الوجه؛ ملازمة لمعنى "في"، ولن يسقط هذا التقدير بسبب نيابتها عن الفاعل.

الوجه الثالث: أن الحال كالخبر، وخبر المبتدأ لا يصح قيامه مقام الفاعل؛ لأنَّه مسند إلى غيره.

الوجه الرابع: أنَّ الحال كالصفة في المعنى؛ لأنَّها هي صاحب الحال، وإنما يُقام مُقام الفاعل غيرُه كالمفعول به، فالمفعول به غير الفاعل، فينوب عن الفاعل بعد حذفه؛ لأنَّه غيرُه، أما الحال فهي هي صاحبها: جاء زيد راكبًا، راكبًا: حال وهي نفس زيد، بدليل أنك إذا حذفت: صار التركيب هكذا: زيد راكب، فزيد: مبتدأ، وراكب: خبر المبتدأ، فإذا قلت: جاء زيد راكبًا، صار الخبر حالًا، والخبر هو المبتدأ في المعنى؛ لأنَّ زيدًا هو الراكب، ولأنَّ الراكب هو زيد، ومعنى ذلك: أن الحال هي نفس صاحبها، وإذا ثبت ذلك كان علينا أن نقول: لا تصلح الحال أن تكون نائبًا عن الفاعل؛ لأنها نفس صاحبها، وينوب عن الفاعل غيرُه، ولا ينوب عنه ما كان في معناه كالحال.

3. امتناع نيابة التمييز:

ثم قال أبو البقاء: وإنما لم يقم المميز مقام الفاعل... لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه لا يكون إلا نكرة.

وقد عرفنا ذلك في (المقتضب) للمبرد، التمييز: نكرة دائمة، وكما ذكر أبو البقاء في الحال أنها: نكرة دائمة، وأن هذا المعنى -وهو التنكير- جعل الحال غير صالحة للنيابة عن الفاعل، كذلك الحال في التمييز، فلا يصلح التمييز أن يكون نائب فاعل؛ لأوجه ذكرها أبو البقاء، وأول هذه الأوجه: أن التمييز نكرة، وملازم للتنكير، فكيف يكون نائبًا عن الفاعل، النائب الأصلي: هو المفعول به، لماذا؟ لأنه غير الفاعل، ولأنه يكون نكرة ويكون الفاعل كذلك نكرة، أنت تقول: جاء رجل، رجل: نكرة، وتقول: فهمت درسًا، درسًا: مفعول به وهو نكرة، ويأتي معرفة تقول: أكرمت محمدًا، فمحمدًا: مفعول به منصوب وهو علم.

إذن، يكون المفعول به معرفة ويكون نكرة، لكن التمييز لا يكون إلا نكرة أي: لا يأتي معرفة بحال، ومن ثم لا يصلح التمييز أن يكون أبدًا نائبًا عن الفاعل، هكذا يقول أبو البقاء.

الوجه الثاني: أنَّ حرف الجر معه مرادٌ، كما تقول: مِن عسل، أعطني كيلو عسلًا، ومن عسٍ، وعسلٍ بالإضافة.

الوجه الثالث: أنه لو حذف المميز لم يبقَ عليه دليل، وذهب معنى الكلام.

ما الدليل على أن التمييز محذوف؟

إنه جيء به؛ لكي يوضح مبهمًا من ذات أو نسبة أو عدد، فمثلًا: عندي عشرون. فما الدليل على أن المحذوف رجلًا أو كتابًَا أو قرشًا أو جنيهًا أو ريالًا أو دولارًا؟

لا دليل على أن المحذوف كلمة بعينها، ولهذا الوجه لا يُجعل المستثنى قائمًا مقام الفاعل. وهو ما ذكره بأن المستثنى إذا حُذف فلا دليل على تعيين المحذوف.

فأنت تقول: قام القوم إلا... إذا حذفتَ ما بعد "إلا" فأي دليل لديك على أن المحذوف كان زيدًا؟

إذا قلتَ: والله سقط مني ما بعد إلا، فكيف نفهم؟

نقول: نجح الطلاب إلا...

إلا مَن؟

ما الدليل على أن المحذوف: إلا زيدًا إلا خالدًا إلا هشامًا إلا فلانًا؟

لا دليل عليه.

فلمَّا لم يقم دليل على أن المحذوف هو كلمة كذا- لم يصلح أن يقوم مقام الفاعل بعد حذفه.

4. امتناع نيابة المفعول له:

أما المفعول له، وهو الذي قد تسميه المفعول لأجله أو المفعول من أجله، فله شروط؛ أولها: أن يكون مصدرًا قلبيًّا، يعني: ألا يكون من أفعال الجوارح.

مثاله: أن تقول: أتيتك رغبةً فيك، فالمفعول له هو كلمة: رغبةً، وهي مصدر، وليست من أعمال الجوارح، إنَّما الرغبة من أعمال القلوب، أما إذا قلت: أتيتك قراءةَ الدرس، فلا يجوز، لماذا؟ لأن القراءة من عمل اللسان، وليس من عمل القلب.

إذن: فما الحل؟ كيف أقول ذلك؟ هب أن إنسانًا ما زار إنسانًا إلا من أجل أن يقرأ عليه الدرس، فكيف يعبر؟

هنا يقول النحاة: يجره ولا ينصبه، أي: يقول: أتيتك لقراءة الدرس، ولا يصح أن يقال: أتيتك قراءةَ الدرس، وإنما يجر هذا الذي خالف الشرط، وهو أنه ليس من عمل القلوب، واشترط الجمهور: أن يتحد هو والفعل في الفاعل، واختلفوا في قول الله تعالى: {ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ} [الرعد: 12].

وذهب الزمخشري وأبو حيان إلى أنَّه: لا يعرب مفعولًا لأجله؛ لأنَّ الله هو الذي يرينا البرق، وأما طمعًا: فنحن الذين نطمع، فلمَّا خُولف لم يعد المفعول الذي جيء من أجله الفعل هو والفعل من فاعل واحد، وإنما فعل الإراءة من الله، وفعل الطمع من الناس، فلمَّا اختلف الفاعل نصبه الزمخشري على الحال.

وخالف ابن الخروف، فقال: يجوز أن يكون الفعل من فاعل، ويجوز أن يكون المفعول لأجله من فاعل آخر، وكانت هذه الآية شاهدًا -وأنا معه في ذلك - وأما المفعول له: فلا يقام مقام الفاعل؛ لوجهين:

الأول: أنَّ اللام مرادة يعني: مقصودة.

الثاني: أنه غرض الفاعل، وهذه عبارة جميلة طيبة، فلو أقيم مقامه لبطل هذا المعنى، أيُّ معنى يقصده أبو البقاء؟

إنَّ أبا البقاء يقصد معنى: أنَّ الفاعل هو الذي جاء لغرض، والغرض هو المفعول لأجله، فإذا حذفنا الفاعل وبقي الغرض، والذي جاء من أجله- حُذف: أو يبقى النائب غرضًا عن فاعله؟ هذا توجيه جميل.

5. امتناع نيابة خبر "كان":

ثم قال: وإنَّما لم يقم خبر كان مقام اسمها لوجهين:

الوجه الأول: أنَّه هو الاسم في المعنى، وقد قال في الحال: إنَّ الحال لا تصلح أن تكون نائبًا عن الفاعل.

وذكر من أسباب ذلك: أنها نفس صاحبها، حين تقول: جاء زيد مبتسمًا، إذا حذفت: جاء صار التركيب هكذا: زيد مبتسم، فالحال هي صاحبها، فلا تقول: جيء مبتسم، وتقيم الحال مقام الفاعل وترفعها، هذا لا يصح، كذلك الحال في قولنا: كان زيد منطلقًا.

ورحم الله عبد القاهر الجُرجاني الذي قال في (دلائل الإعجاز): وهناك فرق بين: زيد منطلق، وزيد المنطلق، وزيد هو منطلق، وزيد هو المنطلق، والمنطلق زيد.

الوجه الثاني: أن الخبر مسند إلى غيره، فلا يُسند إليه.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ